



## في اليوم العالمي للمعلمين، معلمو البحرين بين سندانى الاعتقال والفصل

يصادف الخامس من أكتوبر من كل عام اليوم العالمي للمعلم، وقد بدأ العالم الاحتفال بهذا اليوم منذ العام 1994 ويعد هذا اليوم إحياءً لذكرى توقيع التوصية المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام 1966 والتي تتعلق بأوضاع المعلمين في العالم. ويسعى العالم من خلال تخليد هذا اليوم لتعزيز وضمان حقوق المعلمين التي كفلتها لهم العهود والمواثيق الدولية.

في 14 فبراير عام 2011 بدأت الحركة المطالبة بالديمقراطية وحق تقرير المصير في البحرين، حيث خرج عشرات الآلاف من المواطنين البحرينيين إلى الشوارع للمطالبة بإصلاحات سياسية ودفاعاً عن حقوق الإنسان الأساسية بما في ذلك الحق في حرية التعبير. إلا أن السلطات في البحرين تعتبر المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان ضرباً من ممارسات عدم الولاء، لذلك عمدت إلى القبض على بعضهم بشكل تعسفي ومارست ضد الآخرين شتى أنواع الانتهاكات. ومن بين المواطنين الذين طالتهم هذه الانتهاكات من كانوا يعملون في سلك التعليم حيث اعتقلت السلطات حوالي 100 معلم ومعلمة -بحسب الشهادات التي تلقاها مركز البحرين لحقوق الإنسان- منذ 2011 حتى اليوم<sup>1</sup>، وقد أفرج عن معظمهم فيما لازل 10 منهم رهن الاعتقال على خلفية قضايا ذات طابع سياسي. كما أقدمت السلطات على فصل مئات المدرسين بعد امتناعهم عن الذهاب لأعمالهم بسبب فرض قانون الطوارئ في مارس 2011 وقد تمت إعادة معظمهم بينما لا يزال 11 معلماً مفصلاً إما بسبب قضايا سابقة أو قضايا جديدة تستهدف نشاطهم السلمي وحقهم في التعبير عن رأيهم.

### "10" معلمين معتقلين بينهم رئيس جمعية المعلمين وأمين عام جمعية سياسية سابق:

بحسب الإحصاءات المحدثة التي حصل عليها مركز البحرين لحقوق الإنسان فإن 10 معلمين لا يزالون قيد الاعتقال بينهم مهدي أبو ديب رئيس جمعية المعلمين ومساعد الأمين العام لاتحاد المعلمين العرب الذي تم اعتقاله في 6 أبريل

<sup>1</sup> <http://www.bahrainrights.org/ar/node/4395>



2011 وتعذيبه ومحاكمته في محكمة عسكرية أصدرت قرارها آنذاك بحبسه 10 سنوات بعد إدانته بالتآمر للإطاحة بالحكومة<sup>2</sup> وقد تم تخفيف الحكم فيما بعد ليكون 5 سنوات بدلاً من 10.

عباس جميل السميع "25 عام"، معلم تربية رياضية تم اعتقاله في 4 مارس 2014 ونقله لمبنى التحقيقات الجنائية وذكرت عائلته لمركز البحرين لحقوق الإنسان بأنه تعرض للتعذيب الشديد ناهيك عن إخفائه قسرياً لإجباره على الإقرار باشتراكه مع مجموعة آخرين في قتل الضابط الإماراتي طارق الشحي<sup>3</sup>. وعلى الرغم من وجود رسالة من المدرسة التي يعمل بها تفيد بوجوده في المدرسة وقت الواقعة للإعداد لليوم الرياضي الذي تعتزم المدرسة إقامته بعد يومين "6 مارس 2014" إلا أن المحكمة لم تعدد بهذه الشهادة وأدانت السميع وأصدرت حكمها بإعدامه. الجدير بالذكر إن السميع تم تعذيبه بوحشية بعد أن سرب من محبسه بياناً مسجلاً يرفض فيه الحكم الذي صدر بحقه<sup>4</sup>. كما أن عائلته قالت بأنها تعرض للانتقام والتعذيب بعد أحداث الشغب التي عمت في سجن جو المركزي في 10 مارس 2015 ولم تتمكن من لقاءه إلا بعد شهر وكانت حالته رثة جداً جراء التعذيب والآلام التي يعاني منها.

فاضل عباس الأمين العام السابق للتجمع الوطني الديمقراطي "الوحدوي" تم اعتقاله في 26 مارس 2015 بعد نشره بياناً استنكر فيه مشاركة البحرين في الحرب على اليمن الأمر الذي اعتبرته السلطات البحرينية "تعريضاً بالإجراءات العسكرية التي تتخذها البحرين حالياً مع عدد من الدول الشقيقة من أجل إعادة الشرعية واستقرار الأوضاع في اليمن<sup>5</sup>، بما من شأنه التشكيك في سلامة ومشروعية موقف المملكة السياسي والحربي<sup>6</sup>، وقد قررت المحكمة حبس عباس 5 سنوات بعد إدانته بإذاعة أخبار وإشاعات كاذبة في زمن الحرب<sup>7</sup>.

أحمد ميرزا مدرس بوزارة التربية والتعليم اعتقل بتاريخ 11 سبتمبر 2013 ولم يخبر بأسباب اعتقاله حينها، علم بالتهمة الموجه له في أول جلسة محاكمته حيث وجهت له تهمة الاشتراك بتفجير السهلة الذي وقع بحسب السلطات

<sup>2</sup> <http://www.bahrainrights.org/en/node/4902>

<sup>3</sup> <http://www.bahrainrights.org/ar/node/6862>

<sup>4</sup> <https://www.youtube.com/watch?v=HWpSnIK3368>

<sup>5</sup> <http://bahrainrights.org/ar/node/7467>

<sup>6</sup> <http://www.alwasatnews.com/4584/news/read/975546/1.html#>

<sup>7</sup> <http://www.alwasatnews.com/4677/news/read/1003794/1.html>



بتاريخ 30 أغسطس 2013 بينما كان أحمد خارج البحرين في رحلة علاج. في تاريخ 22 مايو 2015 حكم عليه بالسجن 10 سنوات.

### "11" معلماً مفصولاً بينهم نائبة رئيس جمعية المعلمين ومدون:

قامت السلطات البحرينية بفصل العديد من المواطنين من أعمالهم بعد إضرابهم عن العمل في مارس 2011 وتم فصل البعض بسبب عدم تمكنه من الوصول لعمله بسبب نقاط التفتيش المكثفة والتي يتعرض المواطنون فيها للإهانة والضرب والاعتقال أحياناً. وكان من بين هؤلاء مجموعة من المعلمين وبسبب الضغوطات الدولية عاد معظم هؤلاء لأعمالهم ولكن لا يزال 11 معلماً مفصولاً من العمل إما بسبب ما حدث في 2011 أو بسبب قضايا ذات طابع سياسي.

جليلة السلطان نائب رئيس جمعية المعلمين المعتقل مهدي أبوديب، اعتقلت السلطان في مارس 2011 على خلفية الإضراب عن العمل الذي دعت له جمعية المعلمين. وقد أصدرت المحكمة العسكرية حكمها بسجن السلطان 5 سنوات ومن ثم تم تخفيف الحكم ليصل إلى 6 أشهر. وفي 28 يناير 2013 أقدمت وزارة التربية والتعليم على فصل الأستاذة جليلة السلطان، بعد أيام من تقديمها بدعوى بطلب إلغاء القرار الإداري والقاضي بعدم صرف راتبها، ومنعها من الرجوع إلى العمل منذ تاريخ 1 نوفمبر 2011. وبرت وزارة التربية فصل السلطان بصدور حكم جنائي ضدها في 22 أكتوبر 2012 برغم كون هذا الحكم غير نهائياً باعتبار أن قضيتها لازالت تُنظر في محكمة التمييز آنذاك.<sup>8</sup>

كما قامت وزارة التربية بفصل عضوي المجلس البلدي التابع لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية عبدالرضا زهير وصادق ربيع بشكل تعسفي حيث أفادت التربية آنذاك بأنهما لم يتقدما بطلب العودة لوظيفة التدريس بعد فصلهما من المجلس البلدي. غير أن التربية اتخذت قرار الفصل قبل أن تنتهي إجراءات التقاضي لصدور حكم نهائي من المحكمة بفصل البلديين زهير وريع.

<sup>8</sup> <http://www.alwasatnews.com/3830/news/read/743410/1.html>



صادق الفردان "أخصائي تربوي بوزارة التربية، اعتقل في 7 سبتمبر 2012 بسبب مشاركته في مسيرة دعت لها الجمعيات السياسية في العاصمة المنامة وبقي في السجن لمدة 10 أيام ثم أطلق سراحه بكفالة مالية. وبعد شهر من عودته للعمل تم إعادة الفردان للعمل في إحدى المدارس بوظيفة معلم. وفي مارس 2013 تم اعتقال الفردان مجدداً بعد أن صدر بحقه حكم بالحبس لمدة شهر واحد. وعندما أنهى حكمه وعاد لمزاولة عمله اقتيد لخارج المدرسة دون إبراز قرار مكتوب يفيد بفصله من وظيفته. ويقول الفردان بأنه تم توقيع إجراءات فصله قبل يوم من عقد جلسة المحكمة في قضية رفعها الفردان ضد وزارة التربية بعد اتهامه بخيانة الشرف والأمانة. علماً بأن المحكمة الإدارية رفضت الدعوى المقدمة من الفردان وحكمت لصالح وزارة التربية.

نادر عبدالإمام معلم تربية رياضية، ناشط ومدون، فصلته وزارة التربية من عمله في 5 مارس 2015 لارتكابه جريمة مخلة بالأمانة الواجب توافرها في المعلم التربوي على حد زعمها. بينما أكد عبدالإمام الذي تلقى قرار فصله شفهاً عبر اتصال أجرته الوزارة له تفيدته بفصله وتدعوه لاستلام قرار الفصل المكتوب بعد أسبوع<sup>9</sup>. وقال عبدالإمام أن قرار الفصل جاء بسبب تغريدة اعتقل على أثرها الأمر الذي يعتبر جنحة وليس جنائية. والجدير بالذكر إن عبدالإمام هو مؤسس جمعية إنصاف التي تعنى بقضايا التمييز غير أن وزارة التنمية لم ترخص لمزاولة أنشطتها وقامت المحكمة بمحاكمة عبدالإمام بسبب مباشرته أنشطة الجمعية قبل الحصول على ترخيص وغرمته على إثر ذلك بدفع مبلغ 1500 دينار بحريني.

### شيخ البطالة يهدد المزيد من البحرينيين المؤهلين للانخراط في السلك التربوي

صرح وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية صباح الدوسري بأن عدد العاطلين الجامعيين الذين يحملون تخصصات تربوية من المسجلين في مراكز التوظيف بالوزارة يبلغون 1451 عاطلاً وعاطلة، معظمهم من الإناث والبالغ عددهن 1377 عاطلة. ولعل المتابع لمجريات التوظيف في وزارات البحرين وعلى الخصوص وزارة التربية

<sup>9</sup> <http://www.alwasatnews.com/4563/news/read/968110/1.html>



يلاحظ وجود نسبة ضبابية عالية في إجراءات الإعلان عن الوظائف والتوظيف. وعلى الرغم من وجود هذا العدد من العاطلين البحرينيين المؤهلين إلا أن وزارة التربية تقوم في كل عام باستجلاب وافدين للانخراط في السلك التعليمي مما يقلص فرص العاطلين البحرينيين في الحصول على وظيفة تتناسب مع مؤهلاتهم. كما علم مركز البحرين لحقوق الإنسان بأن بعض المدارس الحكومية لازالت تعاني من نقص في المعلمين على الرغم من مرور أكثر من شهر على بدء الدراسة فيها<sup>10</sup>. وكانت صحيفة غير رسمية قد نشرت قبل أيام وثائق رسمية<sup>11</sup> مسربة لأسماء 64 معلماً سعودياً تم توظيفهم في عدد من مدارس البحرين في مراحل مختلفة. وعلى الرغم من وجود مادة صريحة في قانون العمل البحريني في القطاع الأهلي تفيد بعدم منح أولوية الوظائف العامة للأجانب إلا أن هذه المادة تم الاستغناء عنها في قانون العمل المحدث والذي تم العمل به في سبتمبر 2013. ولعل هذه الممارسات تؤكد ما يذهب له النشطاء من الحديث عن وجود تمييز واضح في التوظيف واستقطاب الأيدي العاملة.

### حل جمعية المعلمين يحرم الكادر التربوي من التمثيل المدني

إن المتابع لمجريات الأحداث في البحرين يتلمس بوضوح استمرار السلطات في استهداف الحريات العامة وحقوق الإنسان. فقد اعتقلت السلطات مئات المواطنين بسبب تعبيرهم عن رأيهم الذي يخالف رأي السلطة. كما عمدت السلطات لحل مؤسسات المجتمع المدني التي لا تتناسب وتوجهاتها في تعدي صارخ على حق المواطنين في تكوين الجمعيات والانضمام لها. فقد أقدمت وزارة التنمية الإجتماعية في 6 أبريل 2011 بحل<sup>12</sup> جمعية المعلمين البحرينية وذلك نتيجة للمخالفات التي ارتكبت من قبلها على حد تعبير الوزارة. واعتبرت الوزارة الإضراب الذي دعت له الجمعية بعد أحداث مارس 2011 خطاباً تحريضياً لإحداث خلل في العملية التعليمية. وعلى الرغم من أن تقرير لجنة تقصي الحقائق أقر بحق الجمعية في إعلان الإضراب والعمل به إلا أن السلطات لم تغير موقفها من الجمعية حتى الآن الأمر الذي يحرم المعلمين من فرصة الحصول على تمثيل مدني ومجتمعي فاعل ومؤثر.

<sup>10</sup> <http://www.alwasatnews.com/4775/news/read/1031557/1.html>

<sup>11</sup> <http://mirror.no-ip.org/news/25491.html>

<sup>12</sup> <http://www.albiladpress.com/article95386-1.html>



## خاتمة:

يرى مركز البحرين لحقوق الإنسان وأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومعهد البحرين للديمقراطية والحقوق بأن استهداف المعلمين باعتقالهم وفصلهم هو انتقام من ممارستهم حقهم المكفول دولياً بالتعبير عن رأيهم. وإنه في الوقت الذي يدعم فيه حقهم في الحصول على تمثيل مجتمعي ومدني يؤكد المركز على ضرورة مواصلة المعلمين لدورهم في تثقيف المجتمع بالعلوم والحقوق لا سيما تلك التي صادقت ووقعت عليها البحرين.

وبالتالي فإن مركز البحرين لحقوق الإنسان وأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومعهد البحرين للديمقراطية والحقوق يدعون الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة وجميع الحلفاء والمؤسسات الأخرى ذات الصلة للضغط على حكومة البحرين من أجل التالي:

- الإفراج عن المعلمين المعتقلين لا سيما أولئك الذين لا توجد أدلة مادية على تورطهم في القضايا المنسوبة لهم
- وضع حد فوري لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وضمان حقوق الإنسان لا سيما تلك المتعلقة بحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات
- إلغاء القوانين التي تقيد الحريات وتعاقب على ممارستها بما يتعارض مع المعايير الدولية